الأمم المتحدة

E/2005/L.8/Rev.1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
30 March 2005
Arabic
Original: English

الدورة التنظيمية لعام ٢٠٠٥

نيويورك، ١٩ كانون الثاني/يناير، و ١-٤ شباط/فبراير
و ٢٧ و ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥
البند ٢ من جدول الأعمال
إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى

مشروع قرار منقح مقدم من رئيس المجلس، السيد منير أكرم (باكستان)، بناء على مشاورات غير رسمية*

الإدارة العامة والتنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراراته ٢٠٠١/٤٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٠٠٢/٤٠ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٠٠٣ /٦٠ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣،

وإذ يعيد تأكيد دور الخدمة العامة في بلوغ الأهداف الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[(١)]،

وإذ يؤكد على ضرورة تحسين كفاءة الإدارة العامة وشفافيتها ومساءلتها،

وإذ يسلِّم بالدور الهام الذي تضطلع به الإدارة العامة فيما يتعلق بتخطيط الخدمات العامة وتوفيرها، وما يمكن أن تقدمه من مساهمة إيجابية في إيجاد بيئة مواتية لتعزيز التنمية المستدامة،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) قرار الجمعية العامة ٥٥/٢.

310305 310305 05-29048 (A)
0529048

١ - **يحيط علما** بتقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها الثالثة[٢]،

٢ - **يؤكد من جديد** أن الإدارة العامة المتسمة بالكفاءة والمساءلة والفعالية والشفافية، على الصعيدين الوطني والدولي على السواء، لها دور رئيسي تؤديه في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك تلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[١]، ويشدد في هذا الصدد على الحاجة إلى تعزيز عملية بناء القدرات الإدارية والتنظيمية للقطاع العام الوطني، وبخاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

٣ - **يطلب** إلى جميع الدول الأعضاء أن تتقيد بمبادئ سلامة تنظيم الشؤون العامة والممتلكات العامة، وهي مبادئ العدالة والمسؤولية والمساواة أمام القانون، والحاجة إلى ضمان النزاهة وتعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة ورفض الفساد بجميع أشكاله على كافة المستويات، بما يتسق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[٣]، ويحث في هذا الصدد الدول الأعضاء التي لم تسن بعد قوانين لتحقيق تلك الغايات أن تنظر في القيام بذلك؛

٤ - **يشجع** المجتمع الدولي على زيادة ما يقدمه من دعم مالي ومادي وتقني إلى البلدان النامية بغية مساعدتها في جهودها الرامية إلى تعزيز وتنشيط مؤسساتها العاملة في مجال الإدارة العامة وقدراتها التنظيمية من خلال وسائل من بينها اعتماد أساليب وعمليات ونظم لتشجيع المشاركة العامة في الحكم وفي عملية التنمية، ويطلب في هذا الصدد من منظومة الأمم المتحدة أن تزود البلدان النامية، بناء على طلبها، بمزيد من الدعم الفني والتقني والاستشاري، وذلك بهدف تعزيز قدرتها على تقديم الخدمات العامة، مع كفالة الملكية الوطنية في تطوير هذه البرامج؛

٥ - **يرحب** بمبادرة البلدان الأفريقية التي تهدف إلى تعزيز قدرتها المؤسسية وخدماتها العامة عن طريق الآليات أو المؤسسات الملائمة، ولا سيما الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛

٦ - **يشجع** الدول الأعضاء على أن تنظر، حسب الاقتضاء، في توصيات لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة؛

٧ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يعمد إلى تركيز عمل المنظمة في ميدان الإدارة العامة وفقا للتوصيات الواردة في مقرره ٣٠٢/٢٠٠٤ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وقرار

---

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٤، الملحق رقم ٤٤ (E/2004/44).

(٣) القرار ٤/٥٨، المرفق.

الجمعية العامة ٥٨/٢٣١ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وتقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، ولا سيما التوصيات التي تهدف إلى تعزيز رأس المال البشري في القطاع العام، وتيسير الوصول إلى المعلومات وأفضل الممارسات، وتشجيع الحكم الرشيد والمساءلة على الصعيدين الوطني والدولي في مجال الإدارة العامة، وتوطيد مؤسسات الإدارة العامة في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا؛

٨ - **يشجع** الأمين العام على أن يواصل مشاوراته مع الدول الأعضاء بشكل منتظم بشأن تسمية أعضاء اللجنة، واضعا في الحسبان قراره ٤٥/٢٠٠١ ومرفقه؛

٩ - **يشجع** منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء على الاحتفال بيوم الأمم المتحدة للخدمة العامة بطريقة واضحة، وتسمية مرشحين لنيل جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة.